

مرسي يغيب عن جلسة محاكمة «التخابر» ... لدواع أمنية

مصر تستنكر «اكاذيب» أردوغان... وترفض تهجمه على دولة الإمارات



رجب طيب أردوغان

القاهرة - «وكالات» : استنكرت وزارة الخارجية المصرية ما جاء في كلمة القاهنا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمام المنتدى الاقتصادي العالمي أسس الأول في إسطنبول، واعتبرته «استغرابا لسلسل الشطط والأكاذيب التي يرددھا، بشأن الأوضاع في مصر، مجددة «استنكارھا الشديد لهذه الأكاذيب».

وفي بيان لها في وقت متاخر من مساء الأحد انتقدت الخارجية المصرية السياسات الداخلية للرئيس التركي، واصفة إياه بأنه «ليس في وضع يسمح له بإعطاء الدروس للغير بشأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ولا ينصب نفسه وصيا عليها».

وأضاف البيان أن «واقع الأمور في تركيا يشير إلى أنه رغم بقاء السيد أردوغان في السلطة لأعوام طويلة كرئيس للوزراء فإنه لم يتردد عن تغيير النظام السياسي للدولة من النظام البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي وتغيير الدستور التركي حتى يستمر في السلطة لعشرة أعوام قادمة، وهو ما لا يمكن وصفه بالسلوك الديمقراطي».

و الأحد، انتقد ارجوغان أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في إسطنبول، وخلال كلمته تساءل «هل منظمة الأمم المتحدة هي المكان المناسب الذي يلقي فيه انقلابيون كلمتهم على منصفها أم هي مكان لإلقاء كلمات المنتخبين بالمرق الديمقراطية وشعوبهم راضية عنهم، إنها أكثر الخاص لخطابات المنحدرين من أنظمة

استبدادية؟».

وأضاف «أما إذا كانت منصة للكل لإلقاء خطاباتهم فيها فهذا يحدث آخر، وأنا كرجب طيب أردوغان إذا كنت أؤمن بالديمقراطية فلا أستطيع أن آخذ مكانا في الصورة ذاتها مع الذين وصلوا إلى الحكم بطرق غير ديمقراطية».

وفي وقت سابق كان أردوغان قد قال في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة-«تحدثنا عن الأوضاع في مصر- إنه «في الوقت الذي تم فيه الانقلاب على رئيس منتخب (محمد مرسي) من قبل الشعب وقتل الآلاف ممن خرجوا يسألون عن مصير أصواتهم اتفقت الأمم المتحدة والدول الديمقراطية بمجرد الشاهدة، واضفت شرعية على ذلك

الانقلاب»، وفي سياق متصل، أبان بيان الخارجية المصرية أيضا «بكل شدة تهجم الجانب التركي على دولة الإمارات العربية الشقيقة، وتعتبر ذلك تهجما على سائر الدول العربية وتؤكد رفضها ذلك».

والخميس الماضي استنكرت وزارة الخارجية الإماراتية انتقادات وجهها الرئيس التركي للأوضاع الداخلية المصرية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، واعتبرت في بيان نشرته وكالة الأنباء الإماراتية خطاب أردوغان بأنه يمثل «تخلا سافرا في الشؤون الداخلية لمصر».

يشار إلى أن العلاقة بين القاهرة وأقرة شيه متقلعة منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس العزول محمد

مرسي في 3 يوليو 2013، وقد طردت سلطات مصر السفير التركي بالقاهرة في نوفمبر الماضي بسبب رفض أنقرة الانقلاب، وهو ما ردت عليه تركيا بالمثل.

وعلى صعيد متصل قال مصدر قضائي مصري إن الرئيس العزول محمد مرسي ورئيس ديوانه إيان فترة حكمه محمد رفاعة الطهطاوي تغيبا اسن عن جلسة محاكمتها في ما يعرف بقضية «التخابر» مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحزب الله اللبناني، والحرس الثوري الإيراني «لدواع أمنية». وقال المصدر إن محكمة جنبايات القاهرة برئاسة القاضي شعبان الشامي بدأت الجلسة الـ16 التي عقدت باكاديمية الشرطة شرق

القاهرة من دون حضور مرسي والطهطاوي.

وتابع المصدر أن القاضي قال في بداية الجلسة إن خطابا وصله من وزارة الداخلية يعيد بتعذر وصول مرسي والطهطاوي «لدواع أمنية»، ووجهت النيابة لمرسي و35 آخرين -بينهم 14 يحاكمون غيابيا- اتهامات بارتكاب جرائم «التخابر مع منظمات وجهات اجنبية خارج البلاد، والشاء اسرار الأمن القومي، والتنسيق مع منظمات جهادية داخل مصر وخارجها بهدف الإعداد لعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية».

وكان النائب العام المصري هشام بركات أحال في 18 ديسمبر الماضي المتهمين للمحاكمة بتهمة «التخابر» مع حماس، وحزب الله والحرس الثوري الإيراني لارتكاب «أعمال تخريبية وإرهابية» داخل البلاد.

ويشمل قرار الإحالة مرسي وسبعة من كبار مساعديه ومستشاريه ووزيرا ومحافظا خلال فترة توليه الحكم، إضافة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بدیع، والذين من شوايه وغضو بمقتب الإرشاد بالجماعة.

كما يشمل القرار رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكنانتي ونائبه عصام العريان، والذين من أعضاء المكتب التنفيذي للحزب، كما تضم قائمة المتهمين سيدة واحدة، وشملت أوراق القضية اتهام اثنين من قيادات الجماعة وأبنائهم كما هو الحال مع خيرت الشاطر وتجله حسن، وعصام الحداد ونجله جهاد.

الحادثة الثانية خلل يومين

الأراضي المحتلة : جريح بنيران الجيش الإسرائيلي في «البدوية»



جنود إسرائيليون في الأراضي المحتلة

غزة مع اقتراب اللوطين وخصوصا المزارعين من اراضيهم القريبة من السياج الفاصل مع اسرائيل.

وأعلنت اسرائيل والفصائل الفلسطينية وفي مقدمها حركة حماس وقف إطلاق النار في 26 أغسطس الماضي بعد حرب استمرت أكثر من خمسين يوما في قطاع غزة، تطبيقا لمبادرة مصر التي رعت هذه المفاوضات.

وبضمن الاتفاق، الذي اقترحه الوسط المصري، فتح المعابر لإسبال المساعدات الإنسانية والإغاثة ومستلزمات إعادة الاعمار وتوسيع مسافة الصيد البحري، وتخفيف الحصار الذي تفرضه اسرائيل منذ 2006 على القطاع الذي يعيش فيه 1.8 مليون نسمة.

لبنان : القضاء العسكري يتهم سوريا بالانتماء لتنظيم ارهابي

أرهابية" بالإضافة إلى إطلاق النار من الأراضي اللبنانية على الأراضي السورية.

كما أصدر القاضي مذكرة لإعتقال المتهم وإحالته إلى المحكمة العسكرية الدائمة للمحاكمة.

وكان القضاء العسكري في لبنان قد حاكم العديد من الأشخاص على خلفية اتهامات بالانتماء إلى منظمات "أرهابية" والعمل على مساعدتها في ضرب الامن والاستقرار في البلاد.

بيروت - «دوئا» — أصدر قاضي تحقيق عسكري بلبنان أمس قرارا بشأن توجيه اتهامات لشخص سوري بالانتماء إلى تنظيم "أرهابي"

وأشار قرار القاضي فادي صوان الذي نشر عبر وسائل الإعلام الرسمية والمتخفية إلى أن المتهم عمل على نقل سوريين بين لبنان وسوريا بالاتجاهين وأبواه عناصر "أرهابية" وتأمين السلاح لهم والاتجار بالأسلحة خصلصة منظمات

غداة أداء حكومة الثني لليمين الدستورية

ليبيا : برلمان طبرق يهد يده بالحوار لمعارضيه في مصراتة



ميدانة الثني

التي أن هذا الأمر شرط اساسي. وقال علي النكباني عضو مجلس النواب عن طرابلس انه لا يتوقع شيئا من الاجتماع الذي تم بعد الاتصالات خلال الأسابيع القليلة الماضية بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا برتراندينو ليون والفصائل المتناحسة.

وأضاف انه لا يعتقد أن الاجتماع سيحقق الكثير لأن المحادثات لا تضم الميليشيات مشيرا إلى أن حوار وطني كان مزمعا عده قبل تصاعد حدة القتال في طرابلس في يوليو قد فشلت وسط احتجاج جماهيري حيث تعرضت الأمم المتحدة لانتقاد لتدخلها المزعوم.

ويأهل هؤلاء أن يبدأ الاجتماع حوارا سياسيا أوسع ولا يقتصر على قضية مجلس النواب نظرا لأن أعضاء المجلس عن مصراتة مرتبطين بشكل غير مباشر بالبرلمان المنافي في طرابلس.

وكانت مبادرة سابقة من الأمم المتحدة لإجراء حوار وطني كان مزمعا عده قبل تصاعد حدة القتال في طرابلس في يوليو قد فشلت وسط احتجاج جماهيري حيث تعرضت الأمم المتحدة لانتقاد لتدخلها المزعوم.

وقبل ساعات من إعلان تفاصيل الاجتماع أدى رئيس الوزراء عبد الله الثني وحكومته اليمين بعد أن وافق مشرعون على تشكيلة الحكومة الجديدة.

طبرق - «وكالات» - قال مشرعون إن البرلمان المنتخب في ليبيا عقد يوم أمس أول محادثات مع أعضاء من مدينة معارضة تؤيد برلمانا منافسا لقياد حوارا تيس الحاجة إليه مع اقتراب البلد المنتح للناطق من حافة الانهيار.

وكان مجلس النواب وهو البرلمان المعترف به دوليا والذي انتخب في يونيو حزيران قد رحل عن طرابلس الشهر الماضي بعد سيطرة جماعة مسلحة من مدينة مصراتة الغربية على العاصمة وتشكيل برلمانها وحكومتها الخاصة.

وتم عقد الاجتماع في غدامس وهي مدينة جنوبية قرب الحدود مع الجزائر بواسطة الأمم المتحدة في محاولة لمنع البلاد من الانزلاق إلى فوضى شاملة وحرب أهلية بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة التي انتهت 42 عاما من حكم معمر القذافي.

وقال فرج هاشم المتحدث باسم مجلس النواب الذي انتقل إلى مدينة طبرق بشرق البلاد أن المحادثات ستضم فقط زوايا منتخبين من مصراتة فاطموا جلسات المجلس منذ انعاده في أغسطس.

وقال لرويترز إن المجلس يرحب بالحوار لكنه سيكون فقط مع النواب الذين فاطموا الجلسات السابقة. وأضاف انه لن يكون هناك حوار مع الجماعات المسلحة سواء من مصراتة أو أي مكان آخر في ليبيا التي أعلنت البرلمان المنتهبة ولايته مشيرا

حبال إكماله مهمته في الخارج «المتعلقة في توثيق العلاقة والتحاللات بين قوى إعلان باريس ومؤيديه القيمين ودوليا». ودافع المهدي عن إعلان باريس قائلا إنه «حق معاني جديدة مهمة للتصير الوطني، أهمها تغيير توازن القوى السياسية في البلاد بصورة قاطعة، وتبني العمل من أجل نظام جديد يوسائل سياسية، ومشاركة الجامعة العربية اسوة بالاتحاد الأفريقي في الشأن السوداني، بجانب مشاركة مصر اسوة بدول إيقاد».

وعلى صعيد متصل قالت الشرطة السودانية أمس إنه تم العثور على جثة دبلوماسي إسباني بها آثار طعنات في منزله بالعاصمة السودانية الخرطوم.

وتذكرت الداخلية السودانية في بيان أن مسؤول التأشيرات بالسفارة الإسبانية إميليانو غارسيا (61 عاما) عثر عليه مقتولا داخل شقته بحي (قادرن سيتي) مشيرة إلى أنه يقم بالسودان منذ ثلاثة أعوام.

وأضاف البيان أن الشرطة باشرت إجراءاتها القانونية والفنية فور ورود البلاغ وتم تشكيل فريق متكامل للتحقيق في الواقعة لكشف ملابساتها.

ومن جهتها أعربت الخارجية السودانية عن تعازيها للسلارة الإسبانية مؤكدة بذل الشرطة قصارى جهدها للوصول إلى الجاني في أسرع وقت ممكن. وشددت الخارجية على فقتها في القدرات المهنية العالية للشرطة السودانية وفرتها على الوصول إلى مرتكبي الجريمة.



عمر البشير

الانتخابات في موعدها «أما غير موضوعي وغير واقعي في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، ومن الأفضل لكل القوى السياسية السودانية التركيز على الحوار الوطني الحالية».

وفي رد على شروط البشير لعودته إلى البلاد قال الصادق المهدي إن عودته لبلاد أمر تقررته لجهزة حزبه «أو حال نظره برنامج الحوار الذي تقوده الوساطة الأفريقية ذلك».

وقال المهدي في ندوة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة أمس الأول إنه من الممكن أن يعود للبلاد

الانتخابات في موعدها وضمان تشجيعها عبر تعيين لجنة الانتخابات وإجراء التعديلات التي يريدها على القانون ثم فرضها كوعق على القوى السياسية». وأكد أن الحكومة التي ألح إليها البشير «ليست انتقالية بل حكومة مهنيا تمرير الانتخابات غير الشرعية التي يسعى لإجرائها».

مشيرا إلى أن تهديد الصادق المهدي «يكشف الوجه الحقيقي للنظام القائم في البلاد».

أما الشاطق باسم الحزب الانحدادي الديمقراطي «الأصل» إبراهيم الميرغني فيري أن رسائل البشير «موجهة للداخل أكثر منها للخارج».

معتبرا تأكيد إجراء

بخطأ البشير مواقف مهمة لتشجيع الحوار الوطني لكنه حوى انتغالا لا يخدمه». وأضاف أن القوى السياسية «لا تنتظر المشاركة في حكومة يختارها حزب المؤتمر الوطني بل تنتظر حكومة برنامج قومي منلقا عليها، ورغم الشعور برراجع مواقف الحكومة فإن ذلك يجعلنا أكثر إصرارا على الحوار لما تعيشه البلاد من مشكلات حقيقة تقتضي شحذ الهمم لبلوغ مرام الديمقراطية».

لكن الشاطق باسم الحزب الشيوعي يوسف حسين يرى أن الشروط «تنسق مع خطة المؤتمر الوطني الحقيقية لإقامة

الخرطوم - «وكالات» - منذ عدد من الفصائل السودانية المعارضة يخطاب الرئيس عمر البشير الذي أعلن فيه السبت شروطا للحوار مع مستمردي دارفور والجهة الثورية، واعتبرت ذلك «نهاية مميزة لشرع حوار لم يبدأ بعد». وكان البشير قد أعلن في خطابه إغلاق الباب أمام أي حوار مع متطرفي دارفور والجهة الثورية مشترطا للحوار الالتحاق بوثيقة الدوحة لسلام دارفور، وما جاء في اتفاقية السلام الشامل والخاص بتسريح الجنود وإعادة دمجهم في القوات المسلحة السودانية.

كما اشترط لعودة زعيم حزب الأمة القومي المعارض الصادق المهدي إلى البلاد «التبرؤ من اتفاق باريس» الذي وقع مع الجهة الثورية مؤخرا، معلنا في الوقت نفسه إجراء الانتخابات بموعدھا المقرر في منتصف أبريل المقبل، وأنه لن يسمح بحدوث فراغ دستوري بعدم إجراء الانتخابات في موعدها.

وفي تعليقه على الخطاب قال الأمين العام لحزب المؤتمر السوداني المعارض عبد الطوم عوض السيد «إن الشروط حملت رسائل سلبية جديدة تجاه إعلان باريس وكافة الاتفاقات الأخرى المبرمة بين أطراف معارضة الحكومة»، مضيفا أن التوجهات الجديدة «وضعت كل قوى المعارضة أمام حقيقة واحدة أن عليها أن تتحمل نتيجة هذا الموقف وترتب صولفها لإسقاط النظام».

ولفت الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي كمال عمر إلى أن القوى السياسية «كانت تتوقع أن